الأقلمة والتقسيم الترابي في موريتانيا:
مقاربة سوسيو-مجالية لقياس الاختلالات الإقليمية وتقييم الهندسة الترابية

Regionalization and Territorial Division in Mauritania: A Socio-Spatial Approach to Measuring Regional Imbalances and Assessing Territorial Architecture

[1]**محمد عالي المختار التقي**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، موريتانيا mtaki@flsh.e-una.mr

تاريخ الاستلام: 2026/08/31 تاريخ القبول: 2026/10/17 تاريخ النشر: 2026/11/06

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في مدى ملاءمة التقسيم الإقليمي الراهن في موريتانيا لمتطلبات التنمية الترابية، عبر تحليل مسار نشأته وتطوره وقياس مدى انسجام وحداته الترابية مع التحولات الديمغرافية والعمرانية التي شهدها البلد. وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم قدرة الهندسة الترابية الراهنة على الحد من التفاوتات وتعزيز التوازن المجالي وإلى تحديد المعايير الرئيسية لأي مراجعة مستقبلية للتقسيم الإقليمي. وقد استندت هذه الدراسة إلى مقاربة تجمع بين التحليل التاريخي للتقسيم الترابي والتحليل المقارن للمعطيات السكانية والمساحية والعمرانية على مستوى الولاية كوحدة للتحليل؛ وقد طورت هذه الدراسة مؤشرا للاختلال السكاني-العمراني-المجالي استوحيناه من مؤشر "هوفر" للتحليل السوسيومجالي للتقسيم الإقليمي القائم. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة الأثر الكبير للاعتبارات الإدارية والسياسية والأمنية في التقسيم الإقليمي لموريتانيا. وخلصت الدراسة إلى أن تعزيز فعالية التقسيم الإقليمي يقتضي تقييما متعدد المعايير يدمج السكان والمساحة والعمران البشري والولوج إلى الموارد والخدمات..، بما يدعم تنمية ترابية وتوازنا سوسيومجاليا أكثر انسجاما.

كلمات مفتاحية: الأقلمة- التقسيم الترابي- التفاوتات المجالية - التنمية الترابية- موريتانيا.

Abstract:

This study examines the extent to which Mauritania's current regional administrative division meets the requirements of territorial development by tracing its historical formation and evolution and assessing the degree to which its territorial units align with the country's demographic and settlement transformations. The study aims to evaluate the capacity of the existing territorial configuration to reduce disparities and promote spatial balance, while identifying the key criteria that should inform any future revision of the regional division. Methodologically, it combines a historical analysis of territorial organization with a comparative analysis of population, area, and settlement data, using the wilaya as the primary unit of analysis. The study also develops a population–settlement–territorial imbalance index, inspired by the Hoover Index, for the socio-spatial analysis of the existing regional division. The findings reveal the substantial influence of administrative, political, and security considerations on the formation of Mauritania's regional division. The study concludes that enhancing the effectiveness of regional organization requires a multidimensional assessment framework that integrates population size, territorial extent, settlement patterns, and access to resources and services, thereby supporting more coherent territorial development and a more balanced socio-spatial structure.

Keywords: Regionalization, Territorial division, Regional imbalances, Territorial development, Mauritania.

مقدمة:

يمثل التقسيم الإقليمي أحد أهم آليات تنظيم التراب نظرا لأهميته وتأثيره وشموله، كأحد الآليات المرنة لتفعيل السياسات والاستراتيجيات الترابية؛ حيث تتبنى بعض البلدان في العالم تقسيما ترابيا يزيد من عدد الوحدات الإدارية ويقلص من أحجامها، بهدف تحسين وتعزيز التأطير الترابي؛ بينما يتبنى البعض الآخر سياس توسيع الوحدات الإدارية وضم وتجميع بعضها بهدف الحصول على وحدات ترابية ممتدة

توفر مقتصدات الحجم اللازمة للاشتغال الجيد للمنظومة الاقتصادية والإدارية. وقد أولى الجغرافيون وغيرهم من المختصين في العلوم الاجتماعية اهتماما بالغا بمسألة التقسيمات الإدارية ودورها في إحداث تنمية ترابية شاملة متعددة الأبعاد، أنتجوا من خلاله معارف ونماذج جغرافية عديدة قدمت للفاعلين والباحثين والمختصين لمساعدتهم في فهم وتشخيص التنمية الترابية ونجاعة التقسيم الإداري للتراب.

وضمن هذا السياق ليست مسألتا إعداد التراب وتنميته من جهة ومسألة التقسيم الإداري من جهة، مسألتين محايدتين سياسيا أبدا إذ غالبا ما يقدَّم خطاب تهيئة التراب بوصفه سعيا من لدن السلطات إلى التوازن والإنصاف المجالي، في حين يمكنه أن يحجب استراتيجيات التأطير المجالي والترتيب الهرمي وتنظيم السلطة داخل الإقليم الواحد؛ ذلك أن التقسيم الإداري وتوطين الأنشطة وإحداث المراكز الحضرية داخل الإقليم هو من هذا المنطلق عمليات ذات طبيعة اقتصادية واستراتيجية في آن واحد[1]. وتلتقي هذه الرؤية التحليلية مع الطرح الجغرافي الذي يرى أن التفاوتات السيوسومجالية الجهوية يجب ربطها بمسارات تاريخية من المركزية الإدارية وبالأولويات التنموية التي مُنحت منذ مسار طويل لمسألة النمو على المستوى الوطني بدل تنمية المجالات الترابية التي تراعي التوزان الداخلي بين الأقاليم[2].

ولا تقتصر مسألة الأقلمة والتقسيم الإقليمي في هذا السياق على مجرد تحديد حدود إدارية بين الوحدات الترابية المتجاورة بل تشمل مدى قدرة التخطيط الترابي المعتمد على تنظيم المجال الوطني بما يحقق التوازن بين الانسجام المجالي وبين الفعالية الإدارية وتوزيع السكان والخدمات والاستثمارات بشكل عادل. وفي موريتانيا تكتسي دراسة هذا الموضوع أهمية خاصة ذلك أن اعتماد "الجهة" مؤخرا بوصفها جماعة ترابية منتخبة منذ سنة 2018 لم ترافقه مراجعة جوهرية للبنى الإقليمية القائمة، حيث ظل السلم الجهوي مرتبطا بحدود الولاية القائمة وظلت ملامح التفاوتات بين الولايات والوسطين الحضري والريفي مستمرة، وظل اختلال التوزيع المجالي للأنشطة والخدمات والسكان ماثلا.

وسنبحث في هذا الإطار في مدى ملاءمة التقسيم الإقليمي الراهن في موريتانيا لمتطلبات التنمية الترابية، عبر تحليل مسار نشأته وتطوره وقياس مدى انسجام وحداته الترابية مع التحولات الديمغرافية والعمرانية التي شهدها البلد، بهدف تقييم قدرة ذلك التقسيم على الحد من التفاوتات وتعزيز التوازن المجالي؛ مع تحديد المعايير الرئيسية لأي مراجعة مستقبلية ممكنة للتقسيم الإقليمي.

أولا: الإشكالية والمقاربة المنهجية

1- الإشكالية المحورية وفرضيات البحث

ترتبط المسألة الترابية في موريتانيا مباشرة بدينامية التحضر والنمو الديمغرافي الملحوظ الذي شهده البلد وبالضغط على الخدمات فضلا عن مقدرة السلطات على التأطير المجالي. وفي هذا الإطار تكتسي

المسألة الترابية في موريتانيا أبعادا خاصة، حيث تجمع موريتانيا بين مساحة شاسعة وكثافة سكانية متفاوتة جدا وضعيفة إلى جانب نمو ديمغرافي مرتفع وتحضر متزايد واستقرار سكاني شبه مكتمل وتمركز قوي حول العاصمة الوطنية نواكشوط. وفي هذا السياق يمكن صياغة السؤال المركزي لإشكاله بحثنا هذا على النحو الآتي: إلى أي حد يشكل التقسيم الإقليمي الجهوي الراهن في موريتانيا إطارا ملائما للتنمية الترابية، وإلى أي مدى ظل ذلك التقسيم رهين إرث إداري وسياسي يتسم بدرجة كبيرة من عدم الانسجام السوسيومجالي في البلد؟. ويمكن أن يتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة أبرزها: - كيف تشكل وتطور التقسيم الإقليمي في موريتانيا تاريخيا؟ - وما هي مكانة الإرث الاستعماري في مسار ذلك التشكل؟ - وما مدى انسجام التقسيم الإقليمي الحالي مع معايير وأبعاد التنمية الترابية من منظور سوسيومجالي مرتكز على حجم السكان والامتداد المساحي والكثافة السكانية؟ - وما هي أبرز معايير وأبعاد التنمية الترابية التي يمكن اعتمادها لإعادة النظر مستقبليا في الهندسة الترابية لذلك التقسيم؟

للإجابة عن هذه الأسئلة انطلقنا من تفكيك فرضية محورية مفادها أن الاعتبارات السياسية والاستراتيجية والإدارية كان لها وزن أكبر من الاعتبارات التنموية-المجالية في عملية التقسيم الإقليمي القائم في البلد؛ إلى مجموعة فرضيات فرعية أولاها أن التقسيم الإقليمي الراهن لم يبن أساسا حسب معايير متكاملة للتنمية الترابية بل تشكل في ظل تداخل اعتبارات تاريخية وسياسية وأمنية وإدارية، قبل أن يعاد تأطيره مؤسساتيا مؤخرا مع استحداث "الجهة" دون مراجعة جوهرية للمبادئ السكانية والمجالية لذلك لتقسيم. وثانيهما أن الفوارق المجالية والسكانية بين الولايات والوسطين الريفي والحضري، وحتى بين العاصمة وباقي المدن، تكشف أن الخريطة الإدارية الحالية لا تتلاءم تماما مع خريطة الاحتياجات الاجتماعية والمجالية والاقتصادية للسكان، ما يحد حتما من فعالية التخطيط الترابي. والثالثة هي أن أي أقلمة وهندسة ترابية بديلة لن تكون بالضرورة أكثر نجاعة إلا إذا انطلقت من مقاربة متعددة المعايير، تمزج المؤشرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية بالمجالية وتراعي في ذلك توزيع شبكات الارتباط الوظيفي والقدرات المؤسساتية لكل إقليم على حدة.

2- المقاربة المنهجية المعتمدة

تستند منهجيتنا لدراسة هذا الموضوع إلى مقاربة تنتظم حول ثلاث مستويات تحليلية، أولها المستوى التاريخي لمسار تشكل التقسيم الإقليمي في موريتانيا؛ من خلال قراءة تشكل الخريطة الترابية والتمييز بين ما يعود منها إلى الإرث الاستعماري وبين ما يرتبط منها بالإصلاحات الإدارية لما بعد استقلال البلد، والخريطة اللاحقة التي نتجت عن إعادة التشكل الترابي. والثاني هو مستوى ترابي مقارن يستند إلى تحليل المعطيات المجالية والديمغرافية والاجتماعية لقياس مدى التفاوتات بين الأقاليم الترابية؛ وقد طورنا لأجل ذلك مؤشرا لقياس درجة لاختلال السكاني-العمراني-المجالي، استوحيناه من مؤشر "هوفر" للتحليل

السوسيومجالي للتقسيم الإقليمي القائم. والمستوى الرابع هو مستوا استشرافي نسعى من خلاله إلى تحديد معايير تقييم مدى ملاءمة التقسيم الترابي الجهوي من زاوية التنمية الترابية.

وتلتقي مقاربتنا هذه مع العديد من مراحل التشخيص الترابي الكلاسيكية المعتمدة في العديد من المخططات الترابية والدراسات المشابهة. ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة الولاية كوحدة مجالية للتحليل، وذلك لسببين أولهما انتظام جزء هام من الإحصائيات المتاحة، على مستوى الولايات. والثاني أن القانون الموريتاني للجهات سنة 2018 يجعل من الولاية القاعدة المجالية للجهة التي تتمثل مهمتها الأساسية في تعزيز التنمية وتحقيق الاتساق بين الاستراتيجيات الترابية[3].

3- المفاهيم المركزية للبحث

1.3. الإقليم والأقلمة: يعد الإقليم أحد المفاهيم المحورية في الفكر الجغرافي، غير أن مفهومه لا يستند إلى تعريف واحد ثابت وجامع بقدر ما يستند إلى طبيعة الظاهرة محل الدراسة والغاية من تحديد الإقليم ذاته والمعايير المعتمدة في تقسيمه. والإقليم في أبسط دلالاته هو جزء من المجال الجغرافي تتوافر فيه علاقات وخصائص تمنحه قدرا من التميز عن المجالات المجاورة، وقد تكون هذه الخصائص طبيعية أو بشرية سكانية أو عمرانية أو اقتصادية أو اجتماعية. ولهذا تتغير مساحة الإقليم ودلالته وحدوده بحسب المعيار المستخدم في تقسيمه وتصنيفه، وهذا ما يفسر تعدد مفهوم الإقليم في الجغرافيا وصعوبة اختزاله في تعريف واحد[4]. إذ يمكن أن يطلق الإقليم على وحدات مكانية متفاوتة المقاييس من الوحدات الجيوسياسية الممتدة الى المجالات المحلية الصغيرة، وإن كان الاستعمال الجغرافي التقليدي للإقليم يحيل غالبا إلى مستوى وسيط بين الوطني والمحلي. غير أن عناصر التعريف الجغرافي للإقليم ليست ثابتة حيث ارتبطت في التصور الجغرافي الكلاسيكي بالتجانس الطبيعي والبشري للإقليم وبخصاص التميز والتفرد الإقليمي، قبل أن تتسع تلك العناصر لاحقا لتستوعب العلاقات الوظيفية داخل الإقليم ومظاهر الاستقطاب الحضري والروابط الاجتماعية والإحساس بالانتماء لدى سكان الإقليم. ومن ثم فإن صعوبة تعريف الإقليم لا تعكس غموضا في المفهوم بقدر ما تعكس تعددا في أشكال التمايز المكاني والتنظيم المجالي للإقاليم[5].

وفي هذا السياق تكتسب الأقلمة معناها بصفتها عملية منهجية لتمييز الأقاليم وتمييزها داخل المجال وفق الهدف من التقسيم الإقليمي والمعايير المختارة له؛ ولذلك لا توجد أقلمة صالحة لجميع الأهداف حيث تختلف مخرجات كل أقلمة باختلاف البيانات والمعايير والمقياس المعتمدة وطبيعة المشكلة الإقليمية. ولهذا يمكن أن تنتج عملية الأقلمة أقاليم متجانسة عندما يكون الغرض منها إبراز التشابه الداخلي للأقاليم، أو نتنج أقاليم وظيفية عندما يكون الغرض الكشف عن مجالات التفاعل والاستقطاب المتبادل[6].

2.3. التراب: يحيل التراب في مفهومه العام الى بعدين أساسين هما البعد المادي "الفيزيائي" الذي يعتبر بموجبه التراب فضاء يحتوي على عناصر طبيعية كالتضاريس والجيولوجيا؛ والنبات والمناخ والموارد..؛ والبعد الإنساني؛ الذي يُعتبر بموجبه التراب" فضاء لحياة مجموعة تدين بشخصيتها إلى موروثها التاريخي والقيمي والثقافي[7]. وليس التراب مجرد وعاء إداري بسيط إذ يحيل إلى بناء وظيفي واجتماعي وسياسي يستثمره الفاعلون وتحدث داخله التدفقات المادية واللامادية وعلاقات القوة والترابط وأنظمة الحكامة. ولذلك لا يمكن اختزال التقسيم الإقليمي في هذا السياق، في مجرد مسألة الحدود الإدارية فقط؛ بل يشمل التقسيم الإقليمي أيضا الكيفية التي ينظم ويُستملك بها المجال الترابي بفعل استراتيجيات الفاعلين، ويشمل الحديث حوله مساءلة التقسيم الترابي والحكامة وغايات التنمية في الآن نفسه[8].

ويعتمد التراب من المنظور الجغرافي على تفاعل جماعة بشرية مع مجال تستملكه وتديره وتنظمه، مع كونه يظل نظاما مفتوحا تؤثر في بنيته وديناميته التدفقات والعلاقات المتبادلة بينه وبين بقية الأقاليم الترابية، إذ لا يستمد حدوده من وظيفته القانونية فقط، وإنما من قدرته على احتواء منظومة الأماكن والموارد والشبكات والفاعلين والعلاقات التي تمنح المجال الترابي قدرا من التماسك. ومن هذا المنطلق لا يمكن التعامل مع التراب بصفته مجالا سكنيا مغلقا إذ أن وحدته لا تلغي تعدد العلاقات التي تربطه بالمجالات المجاورة أو بالمستويات الترابية الأعلى والأدنى منه. كما لا ينبغي أن ينحصر تقييم أي تقسيم ترابي في شكل الحدود المجالية، بل يجب أن يمتد إلى تقييم مدى توافق تلك الحدود مع التنظيم الفعلي للمجال والعلاقات التي تنتظم داخله[9].

3.3. التنمية الترابية: تعرف التنمية الترابية بمفهومها الشامل (قطرية كانت، أو جهوية، أو محلية)، كما عرفها الجغرافي التونسي الأستاذ "عمر بالهادي"، بأنها صيرورة داخلية ومحلية (endogène) لجماعة ترابية (Collectivité territoriale)، منطلقُها المجتمع لتلبية حاجياته العاجلة والآجلة؛ وتسندها خمسة مقومات أساسية، هي النمو (croissance) الاقتصادي الذي يراكم الثروات ويخلق ويدعم الاستثمار ويخلق فرص العمل..؛ ويفضي لاحقا إلى حدوث تغير نوعي وتحول هيكلي للمجتمع على المستوى المادي والسلوكي ..، والذي يتلازم بدوره مع الاعتماد على الذات والاستقلالية الذاتية (autonomisation) للجماعات الترابية، أو الجهة أو الإقليم؛ ما يتطلب توفير مقومات الاستقلالية كالسلطة الترابية والمؤسسات المسيرة والتمويل، وهو المقوم الذي يضمن المقوم الأساسي الرابع للتنمية الترابية المتمثل في الاستدامة[10]. وقد تشمل هذه التنمية كل المجال الوطني أو جزءا منه، وقد تستهدف قطاعات محددة كالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية[11]. وتتطلب هذه التنمية بعث كيان سياسي أو إداري يتمثل في جماعة ترابية ممثلة للسكان تسهر على شؤونهم وتمنحهم الفرصة

في المساهمة الفعلية في تصور واقهم وتحديد مستقبلهم بصفة تشاركية في إطار المواطنة والانصاف والديمقراطية، ما يتطلب خلق كيان ترابي سياسي متمثل في جماعة الترابية[12].

ثانيا: التقسيم الترابي في موريتانيا: النشأة والتطور

لقد ظل المجال الموريتاني قبل الاستعمار الفرنسي جزءا من فضاء صحراوي سوداني مفتوح يصعب إخضاعه لسلطة مركزية مستقرة، ولقد أدت الطبيعة البدوية للسكان الرحل آنذاك إلى ترسيخ تقسيم اجتماعي قبليّ انعكس على تنظيم المجال، إذ انقسم المجال الموريتاني حينها إلى إمارات قبلية متعددة[13]؛ حيث انتقل التنظيم الترابي من مجالات قبلية بدوية شديدة التشتت إلى نظام الإمارات، دون أن يتغير البناء القبلي للمجال تغيرا كبيرا. فقد أعيد تجميع المجالات القبلية ضمن الإمارات بينما بقيت مناطق أخرى خارج سيطرتها؛ وظل دور المدن والصحراوية حينها محدودا في التنظيم السياسي، لتمثل مركز السلطة حينها في حلة الأمير المتنقلة بين مضارب البدو، وهو ما جعل المجال البدوي المحيط بالحواضر أكثر تأثيرا في تنظيم المجال[14]. وسنناقش هذ المحور المساري التاريخي والتأسيسي للتقسيم الإقليمي في موريتانيا، وأبرز ملامحه الراهنة.

1- المحاولات الأولى لإرساء التقسيم الترابي عبر الإدارة الاستعمارية

لقد شكلت سنة 1902 البداية الفعلية لدخول الاستعمار الفرنسي إلى البلاد، حيث أصبحت موريتانيا منذ سنة 1903 تعرف بمحمية بلاد "البيضان[15]؛ ومنذ ذلك الحين شهد التنظيم الإداري الاستعماري في موريتانيا ثلاث مراحل رئيسية حتى الاستقلال سنة 1960. بدأت الأولى بين 1902 و1905، حيث وضعت منطقة الترارزه تحت الحماية الفرنسية سنة 1903 ونظمت في دوائر إدارية يشرف عليها مندوب الإدارة الاستعمارية بمساعدة رؤساء القبائل. كما أنشئت جماعتان تمثلان القبائل الزاوية وحسان، ثم امتد التنظيم سنة 1904 إلى لبراكنه ومناطق أخرى[16]؛ لتكون البلاد في سنة 1904 مجالا مقسما بموجب مرسوم 26 ديسمبر 1905 إلى عدة دوائر إدارية هي: الترارزه، ولبراكنه كوركول وتكانت، إضافة إلى الإقامة المستقلة لغيدي ماغا[17]. قبل أن يتم تعديل هذا التنظيم بشكل طفيف سنتي 1912 و1913 حيث قسم المجال الموريتاني حينها إلى ستة دوائر هي: كوركول ولبراكنه، والترارزه وتكانت وآدرار والعصابة بالإضافة إلى مركز تيشيت[18].

أما المحاولة التنظيمية الثالثة فقد امتدت من سنة 1920 إلى تاريخ الاستقلال 1960؛ حيث تميزت هذه الفترة في بدايتها بتحويل موريتانيا إلى مستعمرة مستقلة عن السنغال مما ترتب عنه إنشاء مجلس إداري استعماري جدي سمي مجلس الإدارة، وعين على رأسه وال يدعى "والي موريتانيا" مقره في مدينة "سانت لويس" السينغالية. وقد توسعت الدوائر الإدارية خلال هذه الفترة تبعا لتعميق السيطرة

الاستعمارية وإعادة رسم حدود الأقاليم، خاصة مع ضم مناطق من السودان الفرنسي حينها مثل الحوضين. وبذلك اكتمل التنظيم الإداري الاستعماري الذي استمر قائما حتى سنة 1960[19].

وخلال فترة الاستعمار كانت القرارات الاستعمارية تنص على تعيين مقيم فرنسي في كل دائرة من تلك الدوائر التي تم تقسيمها إلى مجموعة من الفروع يدار كل منها من طرف أحد أعوان المقيم الفرنسي بالإضافة إلى عدد من المراكز الأمنية في كل منطقة، مع تحديد القبائل التابعة لكل دائرة. وفي تلك الفترة تم إنشاء مركز نواكشوط الإداري سنة 1929[20]. والملاحظة العامة أن التقسيم الإداري الاستعماري للبلاد ظل يتماهى إلى حد بعيد مع التقسيمات الأميرية التقليدية، وخاصة على مستوى الدوائر الترابية: الترارزه ولبراكنه وتكانت وآدرار، حيث ورثت تلك الدوائر لاحقا مجالات الإمارات التي تحمل أسماءها.

2- النشأة المعاصرة للتقسيم الترابي وملامح تطوره ومستوياته الإدارية

خلال السنوات الأولى التي عقبت استقلال البلاد سنة 1960 بدأت موريتانيا ببناء تنظيم إداري محلي خاص بها؛ وهو البناء الذي مر مساره بمرحلتين أساسيتين أولاهما محاولات الستينيات التي بدأت بإرساء نظام بلدي يراعي تنوع المجال والسكان قبل الانتقال إلى التنظيم الجهوي، والثانية هي التجربة البلدية المعتمدة منذ 1986 والتي مرت بمسار طويل من التوسع والتعديلات اللاحقة[21].

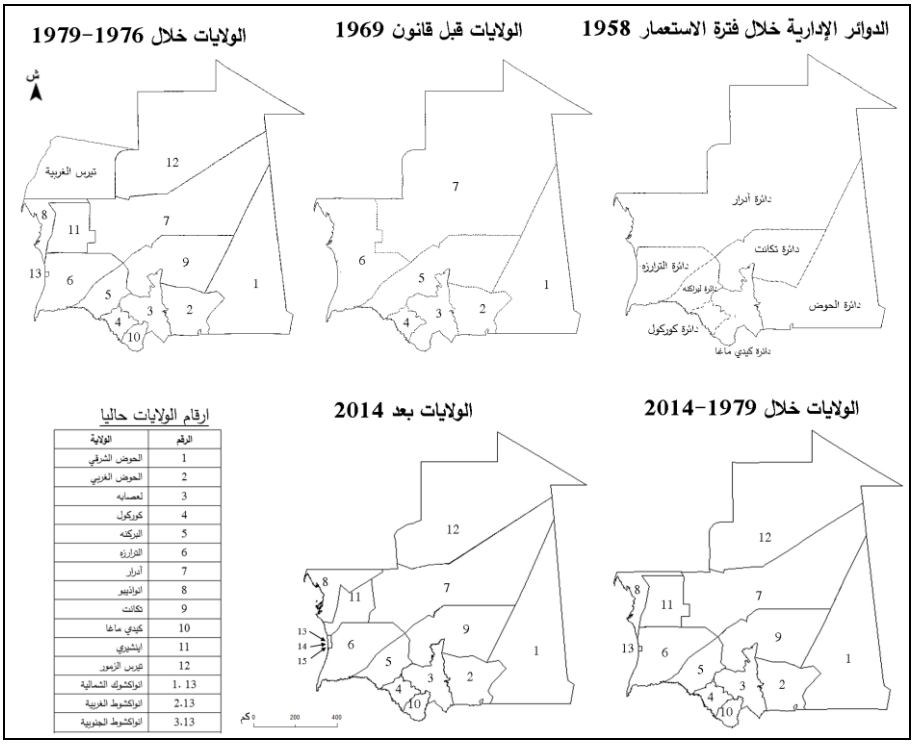
وتعود جذور التقسيم الترابي الموريتاني المعاصر بعد الاستعمار، إلى الإصلاح الإداري الكبير لسنة 1968، والذي جاء لمعالجة ضعف التغطية الإدارية للتراب وعدم فعالية الدوائر وتقسيماتها الفرعية حينها، إلى جانب المراكز الإدارية الموروثة عن الإدارة الاستعمارية التي كانت تتمتع بوظائف ذات طابع أمني أساسا. حين تم إقرار تنظيم إقليمي جديد بموجب القانون رقم 242.68 بتاريخ 30 يوليو 1968، أفضي إلى إعادة تشكيل المشهد الإقليمي من خلال تقطيع مجالي جديد وتسميات جديدة للدوائر الإدارية الجهوية[22]. وقد غير هذا الإصلاح بعمق تسمية الوحدات الترابية التي كانت قائمة: فأصبحت الدائرة ولاية (جهة)، وأصبحت التقسيمات الفرعية مقاطعات (أقساما إدارية). وتم في البداية تم تقليص عدد الولايات إلى سبع إضافة إلى مقاطعة نواكشوط، قبل أن يرفع العدد لاحقًا إلى اثنتي عشرة ولاية ثم إلى ثلاث عشرة ولاية مع إنشاء ولاية تيرس الغربية سنة 1976م.

ومنذ السنوات الأولى للاستقلال وحتى اليوم أخذ التقسيم الترابي للبلاد في التزايد تدريجيا، في حين تراجع عدد الدوائر مع انحسار النمط البدوي لحياة السكان. حيث تم تخفيض عدد الدوائر إلي سبع إضافة إلى منطقة نواكشوط التي اعتبرت ولاية مستقلة حينها، وتم تجميع دوائر غيدي ماغا ولعصابه تحت اسم الولاية الثالثة، ولبراكنه وتكانت تحت مسمي الولاية الخامسة، وإينشيري والترارزه ليشكلا معا الولاية السادسة، كما جمعت دائرة آدرار وخليج "لفريه" وتيرس الزمور تحت تسمية الولاية السابعة، هذا قبل أن يتم العدول عن هذا التقسيم الترابي سنوات بعد اعتماده، لتتم العودة إلى التقسيم الأول مع

زيادة عدد الولايات إلى 12 ولاية بالإضافة إلى منطقة نواكشوط. وأنشأت الولاية الثالثة عشرة وهي "تيرس الغربية" حينها سنة 1976 بعد تقاسم الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب[23].

وهكذا مر التقسيم الإقليمي لموريتانيا بعد الاستقلال بتطويرات وترقيات إدارية لبعض الأماكن، منذ صدور أول تقسيم إداري سنة 1958، والذي تم بموجبه إنشاء مجموعة من الدوائر التي جزّء بعضها لاحقا في الإصلاح الإداري الثاني سنة 1970م، واستحدثت منها ولاية الترارزه السادسة حاليا، وولاية إينشيري المستحدثة[24] (الخرائط: 1-2-3-4-5).

الخرائط: (1-2-3-4-5): تطور التقسيم الإداري للأقاليم الترابية في موريتانيا من 1958 حتى الآن.



المصدر: محمد عالي المختار التقي (2019)، الخدمات والمجال في ولاية الترارزه، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، ص: 135.

وقد تدعم هذا المسار باستحداث المقاطعات والمراكز الإدارية والمجالس البلدية المنتخبة لاحقا، وإن كان للبلديات وظيفة انتخابية بحتة فهي ليست ذات طبيعة إدارية ترابية، فلها صلاحيات مختلفة ومتنوعة.

ولا يبدو مسار التقسيم الترابي في موريتانيا بشكل عام سوى سلسلة من التعديلات المرتبطة بتوسع الدولة وإعادة توزيع مرتكزات التأطير الترابي التي واكبها تحول في أنماط العمران البشري. حيث عملت الدولة بعد الاستقلال على التعديل الجزئي للتقسيم الإقليمي الذي كان قائما خلال فترة الاستعمار، رغم أن التنمية الإقليمية كانت في مؤخرة أولويات الدولة حينها، بخلاف الأغراض الإدارية والأمنية (جمع الضرائب، وتسيير الحالة المدنية، وحفظ النظام والأمن...)[25].

3- ملامح التقسيم الترابي الحالي

لقد نجم عن محاولات إعادة ضبط الحدود الإدارية وتسميتها وتحديد أدوارها في عملية التأطير والتنظيم المجالي بعد استقلال البلاد، أن أصبح البلد يضم في الوقت الحالي 15 ولاية و68 مقاطعة، و235 بلدية ريفية وحضرية، تسع من تلك البلديات الحضرية تقع داخل مدينة نواكشوط التي أصبحت بموجب التعديل الإداري الأخير ثلاث ولايات (الجنوبية، الغربية، الشمالية)؛ هذا بعد أن كانت البلاد تضم قبل ذلك 13 ولاية، و53 مقاطعة و216 بلدية[26].

وتنقسم المستويات الترابية ذات البعد التنموي في موريتانيا حاليا أربعة مستويات تكتسي ثلاث منها مكانة بالغة على المستوى الترابي، وهي تشمل:

- **المستوى الإقليمي أو الجهوي متمثلا في الولاية:** حيث ينقسم التراب الوطني حاليا إلى 15 ولاية يحمل أغلبها تسمية الدوائر الإدارية الموروثة عن المستعمر التي تعد الدوائر الأهم من المنظور المجالي أو الديمغرافي. ويترأس الولاية بموجب النصوص المنظمة للولاية، والٍ بصفته وكيلا ترابيا للدولة قائما على إدارة جميع المصالح الجهوية ومسؤولا وحده عن الولاية.
- **المستوى تحت الجهوي للتقسيم الإداري**: حيث نجد المقاطعات والمراكز الإدارية والخلايا القاعدية[27]؛ والتي تم إنشاء وتعميما داخل كل ولاية. والمقاطعات هي وحدات إدارية لا محورية سميت في البدء "دوائرا" وهي تغطي مجموع التراب الوطني وقد تزايد عددها مؤخرا حتى وصلت إلى 68 مقاطعة بعد أن كانت 22 مقاطعة فقط أيام الاستقلال؛ وهي تندرج في مستوى تحت جهوي، حيث تقسيم الولاية الواحدة إلى مقاطعات تم انشاءها بموجب الأمر القانوني رقم 68/242 الصادر بتاريخ 30 يوليو 1968، المنظم للتراب الموريتاني والمتضمن تحويل "الداوائر" إلى مقاطعات؛ ويرأس المقاطعة بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 18 يوليو 1980، حاكم يتعين عليه السهر على سير المصالح العمومية عبر ممثليه على مستوى مقاطعته.

أما المراكز الإدارية فهي إحدى وسائط تمديد الحضور الإداري للدولة إلى مناطق شاسعة أو كثيفة السكان أو محاذية للحدود، والتي حلت كوحدات ترابية محل مراكز الرقابة الإدارية سنة 1968. وهي لا توجد في كل المقاطعات وإنما يتم إنشاؤها غالبا للتكيف مع مستجدات التقري. حيث يتم إنشاء تلك المراكز حسب الضرورة الإدارية في بعض المقاطعات مع احترام النقاط الإدارية الموروثة عن الاستعمار؛

ولذلك ازداد عددها مع ازدياد التقري العشوائي الذي شهدته البلاد، حتى وصل عددها اليوم إلى 32 مركزا[28]. ويرأس المركز الإداري هو الآخر وبموجب المرسوم الصادر بتاريخ 18 يوليو 1980، رئيس مركز يسهر على سير المصالح العمومية من خلال ممثلة على مستوى المركز.

- **المستوى القاعدي للجماعات الترابية:** وهو المستوى البلدي الذي يمثل الإطار الترابي الذي تهدف من خلاله السلطات العمومية، إلى تقريب المواطن وإشراكه في جهود التنمية الترابية المحلية. وتمثل البلدية "وحدة ترابية خاضعة للقانون العام ولها شخصية معنوية واستقلال مالي وتتمتع بميزانية وموظفين وممتلكا خاصة لممارسة الصلاحيات التي يخولها لها القانون"[29]. وقد تم تأسيس207 بلدية بصفة تدريجية، وذلك قبل إضافة بلديات نواكشوط التسع سنة 2001[30]. وبخلاف الولايات والمقاطعات لا ترتبط البلديات في موريتانيا بجذور استعمارية كما لا ترتبط بواقع تاريخي في البلد.

وفي الوقت الراهن عززت السلطات الموريتانية التقسيم الترابي الحالي بالإصلاح الجهوي لسنة 2018، باستحداث 13 جهة، كابتكار قانوني يُبقي على استمرارية الكيانات الترابية السابقة ويعزز دورها في التنمية الترابية، حيث يمثل القانون النظامي رقم 2018-010، منعطفا مهما في هذا السياق؛ إذ يجعل من الجهة هيكلا جديدا لجماعة ترابية كاملة الأهلية لتعزيز التنمية الترابية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وميزانية وموظفين ومجال ترابي وصلاحيات خاصة بها. وهو قانون ينص على أن الجهة تدار من طرف هيئة منتخبة متمثلة في المجلس الجهوي ورئيسه، تسند إليها مهمة تعزيز التنمية المجالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ... وتحقيق الانسجام بين استراتيجيات التنمية وإعداد التراب[31].

وهي مسألة متعلقة كما هو واضح بإصلاح في اتجاه سياسي وترابي تنموي، حيث أُسند إلى الجهة مجموعة كبيرة من الاختصاصات الواسعة تشمل التخطيط وإعداد التراب الجهوي وإعداد وتنفيذ برنامج تنمية جهوية والمشاركة في المخططات التوجيهية للتهيئة الترابية والعمران وفك العزلة وحماية البيئة، وترقية السياحة والصحة والتعليم والشباب والرياضة والثقافة، وتشجيع الاستثمارات؛ فضلا عن أن المجلس الجهوي يضع مخطط تنمية الجهة ويتخذ تدابير مناسبة للنهوض السياحي والسوسيوثقافي وحماية البيئة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة[32]؛ غير أن نتائج التنمية الترابية المتوقعة من هذا الاصلاح متوفقة على الحدود الترابية للجهة التي تتطابق مع حدود الحدود الإدارية للولاية[33]؛ إذ تستند الجهة مجاليا إلى إطار ترابي سابق رغم كونها جديدة قانونيا. وهنا تكمن إحدى عقد التنمية الترابية الراهنة في موريتانيا، إذ تعدّل الجهوية وضع الوحدات الترابية دون أن تعيد تشكيل الخريطة التي تقوم عليها تلك الوحدات الترابية بشكل عميق. ولذلك ينتج هذا الإصلاح تغييرا في السلم السياسي أكثر منه في السلم المجالي بإعادة تقسيم ترابي جذري قائم على معايير متجددة للخصائص الطبيعية والبشرية والوظيفية أو على الانسجام الترابي للوحدات الترابية الإقليمية القائمة (الولايات)؛ كما لا يتمثل الإشكال كذلك في

غياب مضمون قانوني بل في الفجوة بين الاختصاص الشكلي والقدرة الفعلية على ممارسة سياسات التنمية الترابية. ولا يكفي في هذا السياق توسيع الاختصاصات القانونية للجهة كجماعة ترابية لضمان تحولها تلقائيا إلى وحدة تنموية فعالة؛ إذ بالرغم من إسناد التشريع القانوني مجموعة من الاختصاصات المتعددة إلى الجهة في مقدمتها الصحة والتعليم والإنارة والمياه والنقل وتنظيم الطرق والمرافق؛ فإنه لا ينبغي أن يقف تقييم الجهوية عند حدود الاختصاص القانوني أو ترسيم الحدود الترابية، وإنما يجب أن يشمل قدرتها المؤسسية والمالية على ممارسة الصلاحيات التي أنشئت من أجلها[34].

ثالثا: اختلالات التقسيم الإقليمي في موريتانيا

إن مفهوم "التنمية الترابية" هو مفهوم شامل لا يرتكز فقط في الاقتصاد بل يتضمن مختلف العناصر المجالية والاجتماعية والثقافية أو الاقتصادية. ويفرض هذا المفهوم ضرورة إيجاد علاقات تتقاطع فيه مختلف المستويات المرتبطة بتلك التنمية بدأً بالمستوى المحلي ثم الجهوي وصولا إلى الوطني[35]. وفي هذا السياق سنناقش في هذا المحور مسألة الفعالية التنموية ترابيا للتقسيم الإقليمي الراهن في إطار تلك التقاطعات، ولا نهدف في هذا الصدد أن تثبت أن التقسيم الحالي "ضعيف" أم "غير مجد"، بل أن تثبت علميا مدى انسجام ذلك التقسيم مع شروط النجاعة الترابية. ولذلك سنحصر النقاش حول التقسيم الإقليمي في موريتانيا في هذا المحور، في نقاش علمي حول مجموعة من أسس النجاعة الترابية، بالتركيز على أبرز الاختلالات المجالية والتنموية التي يكشفها التقسيم الإقليمي الراهن؛ وعلى مدى توافق الخريطة الإدارية والمساحية مع الخريطة السكانية. مع التعريج على معايير التقسيم الإقليمي الحكومية المعلنة وتلك البادية.

1- الأسس والمعايير الجغرافية للتقسيم الإقليمي

لأن التقسيم الترابي هو إجراء مادي واضح المعالم فإنه لا ينبغي أن يتم فقط بقرار إداري مجرد، وإنما يجب أن يستند إلى مجموعة من المعايير التي تضمن انسجام الوحدات الترابية المستحدثة وقابليتها للاستمرار. ويأتي في مقدمتها المعايير الطبيعية نظرا لما قد تفرضه عوامل الجغرافيا من حواجز تؤثر في رسم الحدود الإقليمية، والمعايير الاجتماعية التي تقتضي مراعاة الروابط والعادات وأنماط التنقل بين السكان داخل وبين الوحدات الترابية بما يحافظ على التقارب التاريخي والاجتماعي ولا يفرض على السكان ارتباطات إدارية بعيدة عن واقعهم المجالي. ولذلك أوجد البعض عددا من المعايير الاسترشادية في هذا السياق، منها[36]:

- **المعايير الجغرافية**، كالمساحة والخصائص الطبيعة الجغرافية، والتنوع البيئي وتنوع الموارد الطبيعية، وعدد السكان.. إلخ.

- **المعايير الاقتصادية والسياسية والتنظيمية**، كالتي تضمن تواؤم الوحدات الإدارية مع الدوائر الانتخابية، المحلية البلدية والنيابية؛ وكالتي تراعي البعد الأمني والبعد الاقتصادي لضمان كفاية واعتماد البنية الترابية على مواردها الذاتية. وكالتي تراعي وجوب مشاركة المجتمع في صناعة واتخاذ القرار موضوع تقسيم الحدود الإدارية للوحدات الترابية باستخدام آليات منها عل سبيل المثال: الاستفتاء الشعبي وجلسات الاستماع العام واستطلاعات الرأي العام.

ومن الناحية المنهجية لا يبدو أن هنالك صيغة واحدة مثلى قابلة للتعميم على مختلف عمليات الأقلمة؛ ذلك أن اختيار معايير التقسيم يرتبط بطبيعة الوظائف المطلوب من الإقليم أداؤها وبالمشكلة الترابية المراد معالجتها. ففي حين يكون التجانس معيارا مناسبا في بعض الحالات، قد تصبح الوظيفية الترابية للإقليم أكثر أهمية في حالات أخرى. ومن هذا المنطلق لا يتمثل هدفنا من البحث في المعايير الجغرافية للتقسيم الإقليمي في هذا الصدد، في الوقوف على معايير تحقق تطابقا مثاليا بين مختلف الخصائص، وإنما في استعراض مجموعة من المعايير القادرة على معالجة الاختلالات الترابية الأساسية التي تكشف عنها الدراسة في مجال بحثنا. وفي هذا السياق تظهر الدراسات التطبيقية للتقسيم الإقليمي أن الوزن الديمغرافي وكثافات السكان ومستويات العمران الريفي يمكن أن تكون متغيرات حاسمة لأنها تساعد على تقدير حجم الطلب على الخدمات وتوجيه السياسات العمومية وتمييز الحاجات التنمية في المجالات الجغرافية ذات الكثافات السكانية والبنى العمرانية المختلفة[37].

ولئن كان الإقليم الإداري في النهاية يُنشأ بفعل قرار سياسي أو قانوني غالبا، فإنه لا ينبغي أن يعتبر مع ذلك مجرد مساحة محصورة بخطوط على الخريطة؛ إذ يتم التمييز في حقل الجغرافيا بين الإقليم الذي يستمد وحدته من التجانس في خصائصه، وبين الإقليم الوظيفي الذي تنبني وحدته على العلاقات والتدفقات التي تربط أجزاءه بمركز أو أكثر؛ كما لا تتطابق الحدود الطبيعية والبشرية والإدارية بالضرورة في كل تخطيط. وذلك ما يجعل التقسيم الإقليمي عملية تستوجب الموازنة قدر الإمكان بين التجانس الداخلي والعلاقات الوظيفية للإقليم حتى لا تتحول الوحدة الإدارية للإقليم إلى تجميع مكاني لأجزاء ترابية متجاورة لا تجمع بينها روابط فعلية كافية[38].

وتبين التجارب العملية في إعادة بناء الأقاليم الإدارية ضمن هذا السياق أن ذلك التماسك لا يمكن تحديده دوما بمعيار منفرد؛ حيث يتم الاستناد عادة إلى مجموعة متداخلة من المعايير التي تشمل الحجم الديمغرافي، ومراعاة أوجه التضامن الاجتماعي والثقافي بين السكان وعامل المسافة وإمكانية الوصول إلى المركز الإداري للإقليم، بالإضافة إلى الجدوى الاقتصادية وقدرة الوحدة الإدارية للإقليم على توفير الخدمات وتمويل التنمية، فضلا عن باقي المعايير الجغرافية والمجالية لإنشاء وحدة ترابية متماسكة[39]. وهنا يكتسب معيار الاستمرارية المجالية والتجاور المكاني أهمية بالغة؛ ذلك أن الوحدة الإدارية للإقليم

يفترض أن تشكل مجالا ترابيا متصلا يمكن إدارته وربط أجزائه بمركز مشترك. وهو ما يعني أن الروابط التاريخية والاجتماعية داخل الإقليم رغم أهميتها لا تكفي بمفردها لبناء وحدة إدارية لأجزاء الإقليم إذا أدت إلى مجال يصعب ربط أجزائه وظيفيا، ولهذا يصبح معيار الاستمرارية المجالية وعامل التجاور الجغرافي وإمكان انتظام الحركة داخل الإقليم، شرطا أوليا ينبغي اختباره لإرساء تخطيط إداري فعال للحوزة الترابية للإقليم الإداري قبل الانتقال إلى بقية الاعتبارات السكانية والاقتصادية[40].

ومن هذا المنطلق يفرض أي تقسيم إداري ذي نجاعة تنموية من وجهة النظر الجغرافية اعتماد مقاربة متعددة المعايير، لا البحث فقط عن تطابق التقسيم وفق معيار واحد؛ فمن جهة يحدد حجم سكان الإقليم ومسحاته وكثافة السكان فيه وتوزيع التجمعات داخله جانبا مهما من قابلية الإقليم للإدارة، في حين تكشف المسافات وشبكات النقل وتوزيع مراكز الخدمات من جهة ثانية عن مستويات الترابط وإمكانية الوصول داخل الإقليم، ومن جهة ثالثة توضح العلاقات التاريخية والاجتماعية والأدفاق الاقتصادية داخل الإقليم درجة اندماجه الداخلي، وتحدد الموارد الاقتصادية والقدرات المؤسساتية قابلية الوحدة الإقليمية للاستمرار وأداء وظائفها. ومع كل ذلك يتطلب أي تخطيط إقليمي ناجع دراسة إمكانات الأقاليم ومواردها قبل توجيه المشاريع والاستثمارات إليها، مع السعي إلى الحد من الاختلالات المجالية والاقتصادية بينها. إذ لا يتمثل معيار نجاح التقسيم الإداري الإقليمي في المساواة الصارمة حسابيا بين الوحدات الإقليمية، وإنما في بلوغ الحد الأدنى المعقول من التوازن بين الحجم السكاني للإقليم والوظيفة والتماسك الترابي وإمكانية الإدارة[41].

2- أي معايير للتقسيم الإقليمي في موريتانيا

يظهر من خلال تتبع تطور مسار التقسيم الإداري في موريتانيا أن الاعتبارات الأمنية والإدارية والسياسية ظلت حاضرة بقوة في إعادة تشكيل الوحدات الترابية، وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة غياب الاعتبارات الأخرى عن النقاش حول التقسيم الإقليمي في البلد. فلقد ظلت الخريطة الإدارية الموريتانية في جانب هام منها وطيدة الصلة بتقسيمات تاريخية موروثة عن المستعمر، كما أن المنطق الإداري-السياسي الذي حكم تقسيم بعض أقاليمها الإدارية لم يتطابق دائما مع الواقع الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي للمجال[42].

وفي هذا السياق تطغى الأبعاد الأمنية والسياسية المستندة إلى القوانين التنظيمية للإدارة الإقليمية، على التقسيم الإقليمي في موريتانيا. وهي القوانين التي يعد من آخر مخرجاتها على المستوى الترابي الإقليمي، إعادة تنظيم الإدارة الإقليمية على مستوى العاصمة نواكشوط بموجب المرسوم رقم 2014-182 المتضمن إنشاء ولايات نواكشوط الثلاث وتحديد مراكز عواصمها[43] من خلال تقسيم الحيز الترابي لولاية نواكشوط سابقا؛ حيث استندت السلطات العمومية في ذلك التقسيم إلى الأمر القانوني رقم 90-

002 الصادر سنة 1990، والذي نص على تقسيم البلاد إلى عدد من الولايات وحدد الولاية باعتبارها دائرة إقليمية يتم إنشاؤها وتحديد حدودها وعاصمتها بمرسوم. ورغم صدور هذا النص قبل دستور 1991، فقد استمر به العمل استنادا إلى المادة 102 من الدستور التي أبقت القوانين والنظم السابقة نافذة ما لم تعدل وفق أحكامه وذلك مع إمكانية تعديلها لاحقا عند الاقتضاء[44].

ولئن جاء التقسيم الثلاثي الأخير لنواكشوط كما بدى للبعض استجابة لجملة من الاعتبارات، منها تسوية الوضعية العقارية إلى جانب الدوافع الأمنية والسياسية. إذ من الناحية الأمنية سيتيح ذلك التقسيم تعزيز حضور السلطات في مختلف أجزاء العاصمة ومواكبة توسعها المجالي السريع، وضبط مجالها ومواجهة تحديات الجريمة المنظمة والهجرة السرية؛ وخاصة أن مدينة نواكشوط تمثل مركز استقطاب كبير ومحور عبور هام بين شمال البلاد وجنوبها[45]. فإن السند القانوني لإنشاء الوحدات الإقليمية وتحديد حدودها لا يحسم، مسألة ملاءمتها الجغرافية، ذلك أن وجود تجمع سكاني أو صدور قرار بإنشاء وحدة إدارية لا يوفران بمفردهما أساسا كافيا لتحديد مجالها؛ حيث ينبغي أن تسبق عملية الترسيمَ الإداري دراسةٌ للمعايير الطبيعية والبشرية والسكانية والإدارية التي تجعل الوحدة الإدارية المرسومة قابلة للإدارة وقادرة على تقريب الخدمات من السكان[46]. أما من الناحية السياسية فقد ارتبط ذلك التقسيم بإعادة ترتيب الخريطة الانتخابية المحلية وتعزيز حضور السلطات الإقليمية داخل المجال البلدي. كما استهدف تخفيف الضغط الإداري والسياسي في المدينة الناتج عن تركز مصالح الدولة في المقاطعات المركزية للعاصمة في ظل تزايد الطلب على الخدمات العمومية[47]. وإن كان تقييم دوافع ذلك التقسيم يظل محدودا نظرا لكون الخريطة الإدارية لهذا التقسيم تعمل داخل مجال ديموغرافي متحرك لأهم مركز سكاني في البلد هو العاصمة نواكشوط. كما أن ملاءمة أي تقسيم إداري لا يمكن أن تُقاس فقط بالظروف التي أُنشئ فيها ذلك التقسيم، إذ ينبغي أن يعاد تقييمها دوريا في ضوء التحولات اللاحقة التي تطال السكان وأنماط الاستقرار وشبكات النقل ومراكز النشاط[48].

وبالرغم من أهمية التوازن في الإمكانات وقدرة الإقليم الإداري على الاستمرار كمعيار من معايير التقسيم الإقليمي، فإن الأقاليم الموريتانية ظلت لا تتوفر على القدر نفسه من الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية، كما أن عملية تحديد حدود إدارية للبلديات والولايات لم تستهدف تاريخيا تحقيق التوازن بين تلك الإمكانات. وفي هذا السياق اقترحت الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية في موريتانيا 2018، أن يتم إسناد آليات المعادلة الترابية إلى متغيرات تشمل المساحة والسكان ودرجة العزلة الجغرافية ومستوى التحضر مع مراعاة الفوارق في الموارد بين الأقاليم[49].

وفي ضوء معيار الملاءمة الترابية، فإن الإشكال المطروح لا يصبح مستندا إلى التساؤل: ما هي معايير التقسيم الإقليمي في موريتانيا؟ وهل ينبغي إعادة التقسيم الترابي الحالي؟ بل يصبح على نحو أعمق: ما هي المعايير التي يجب أن تحكم أي تقسيم أو مراجعة محتملة لهذا التقسيم لاحقا؟.

للإجابة عن هذا التساؤل يقدم عادة العديد من الاعتبارات الواجب الجمع بينها عند إعادة رسم الوحدات الترابية؛ فمن الناحية الطبيعية ينبغي مراعاة التضاريس والحواجز الطبيعية التي قد تقطع الاتصال بين أجزاء الوحدة الإدارية، ومن الناحية البشرية يؤخذ في الاعتبار حركات السكان واتجاهات تنقلهم، كما تفرض الاعتبارات الإدارية البحث عن حيز ترابي يمكن التحكم فيه وعن مركز يسهل الوصول إليه؛ ويمكن بعد تحقق هذه الشروط إدخال معيار النشاط الاقتصادي وتوفر البنى والتجهيزات الأساسية[50].

ويقتضي الانتفال في هذا السياق من التقسيم الشكلي إلى أقلمة ذات بعد بنيوي يتجاوز معيار التجاور الشكلي، إنشاء أقاليم تتوفر على الحد الأدنى من القدرة الوظيفية. ولتحقيق هذا اقترح الباحث التونسي الأستاذ "مراد بن جلول" في دراسته للأقلمة والتقسيم الترابي في تونس، أن يستجيب الإقليم لهدف الحد من الاختلالات بين المجالات من جهة، ومن جهة ثانية أن يمتلك الإقليم دينامية اقتصادية تتيح درجة من الاستقلال الوظيفي في توفير الخدمات وممارسة الوظائف الإقليمية التي تنتظم حول مركز إقليمي ذي قدرة استقطابية يمكن الوصول إليه عبر شبكة من البنى الأساسية المناسبة[51]. وقد تبين من دراسته تلك أن تجاهل الهجرات والتدفقات وعلاقات الاستقطاب والروابط التاريخية بين الوحدات الترابية قد ينتج عنه أقاليم متجاورة لكنها ضعيفة التماسك وظيفيا؛ ما يجعل العلاقات الفعلية بين المراكز ومجالات نفوذها معيارا لا يقل أهمية عن معيار المساحة أو العدد السكاني عند إعادة بناء الإقليم[52]

وهكذا تتيح القراءة النظرية في هذا الموضوع إلى تحديد العديد من المعايير الهامة المختلفة أبرزها حجم السكان ومستويات وإمكانية الولوج إلى خدمات الصحة والتعليم والبنى التحتية؛ والمقدرة الاقتصادية للأقاليم؛ وكثافة الشبكات البلدية والقدرات المؤسساتية؛ وأخيرا مدى الانسجام بين الأقطاب والمراكز الفعلية داخل الأقاليم والحاجات الاجتماعية والبنية الإدارية؛ وهذا ما يحيل في مجمله إلى أن تشخيص التفاوتات الترابية الناتجة عن التقسيم الإقليمي لا ينبغي أن يقتصر على النقد العام بالاختلالات الإقليمية؛ بل يجب أن يُترجم إلى تشخيص ترابي قابل القياس؛ وذلك ما سنحاوله في العنوان التالي من هذا المحور.

3- تقسيم إقليمي مكرس لملامح التفاوتات الترابية

لقد شهدت موريتانيا منذ سنوات الاستقلال الأولى تحولات عميقة في توزيع السكان وفي أنماط استقرارهم، ارتبط أساسا بالتعدين وموجات الجفاف وما لحقها من موجهات للهجرة الداخلية وتسارع للتحضر. وهي التحولات أعادت في وقت مبكر الجغرافيا السكانية في البلد مع تعاظم استقطاب مدن نواكشوط ونواذيبو وازويرات للسكان وتزايد الفوارق في الكثافة والجاذبية السكانية بين الأقاليم[53].

وفي السنوات الأخيرة بدأت موريتانيا تدخل مرحلة من مراحل التحول الديمغرافي بعد أن بلغ عدد سكانها سنة 2023، نحو خمسة ملاين نسمة، وبنسبة نمو سكاني متوسط مرتفع نسبيا بلغ حوالي 2,9% سنة بين ستني 1977 و2023؛ وقد واكب هذا التحول تحول على مستوى التحضر في البلد حيث بلغت نسبة الحضريين في البلد 53,8% سنة 2023، مقابل 22,7% سنة 1977 نتيجة للاختفاء شبه الكامل لظاهرة الترحال لدى السكان والزيادة السريعة للمراكز الحضرية حيث الفرص الوظيفية والخدمية. ومن اللافت في هذا السياق التوزيع الترابي المتابين للسكان حيث يتركز حوالي 29,4% من السكان في مدينة نواكشوط على رقعة ترابية لاتتجاوز0,1% من مساحة البلد التي تناهز 1030700كم مربعا. وتتركز النسب الأعلى من النسبة المتبقية بشكل كبير في ولايات ومناطق الجنوب ذات الإمكانيات الزراعية والنهرية مثل ولايات: الحوض الشرقي وغيدي ماغا وكوركول ولعصابه؛ في حين تبقى المناطق والولايات الشاسعة الشمالية من البلاد شبه فارغة من سكانها.

وفي هذا السياق أيضا يمثل التقري في موريتانيا أحد التحديات التنموية الرئيسية في البلد، لما له من آثار عميقة ومتنوعة على المستوى الترابي بأكمله، حيث مثل البلد مسرحا لتحولات اجتماعية ومجالية عميقة وسريعة مرتبطة بالتقري الكثيف والفوضوي الناتج عند تداخل معقد للعوامل التاريخية والمناخية والاجتماعية والاقتصادية وما ترتب عنها من تحديات متعددة الابعاد على المستوى الإقليمي والترابي. وقد تسارعت ظهارة التقري بشكل كبير منذ سبعينيات القرن الماضي عندما بدأ الانخفاض الكبير في نسب أعداد البدو الرحل بشكل كبير من 75% من مجموعة السكان سنة 1965م، حيت وصلت إلى أقل من 1% سنة 2023. كما تضاعف معدل التحضر في البلد خلال 36 سنة، حيث ارتفع من 22,7 % إلى 48,3% بين سنتي 1977 و2013. حيث أعاد النزوح الريفي والنمو الحضري النسيج العمراني للبلد بشكل عميق دون أن يواكب ذلك إعادة انتشار مكافئ لعمليات التهيئة والتجهيز والخدمات[54]. كما لم يواكب كل تلك التحولات العميقة تحول بالقدر الكافي على مستوى مراجعة التقسيم الإقليمي في البلد وتبعاته على المستوى التنموي وملاءمته لقيام تنمية ترابية متوازنة. حيث بدى التوزيع السوسيومجالي والعمراني اللامتكافئ على المستوى الإقليمي نتيجة لذلك أحد السمات الأساسية التي تعكس أحد أبرز الاختلالات الترابية في البلد.

وبغض النظر عن المشاكل التي تعاني منها بعض الأقاليم من عدم التجانس الداخلي لمكوناتها، يعكس تحليل نتائج الإحصاء العام للسكان والمساكن سنة 2023 حسب الولايات التفاوت الكبير والمتناقض من حيث التوازن الحجمي والتناسق المساحي، حيث تتسم الولايات التي تؤوي أعداد كبيرة من السكان من الصغر المفرط لمساحتها الذي يعيق وحدتها الاقتصادية ومقدرتها على النمو الذاتي، في حين تعاني الولايات التي تؤوي أعدادا قليلة جدا من السكان، من الكبر المفرط للمساحة بشكل يعيق الاستفادة من جميع أجزائها ومقدراتها الطبيعية. ففي حين تمثل الولايات السبع الأكبر مساحة (تكانت وتيرس الزمور وآدرار وإينشيري وداخلت نواذيبو)، حوالي 9,43% فقط من مجموع سكان البلد سنة 2023، على مساحة تناهز 63,44% من مساحة البلد، نجد الولايات الأكبر من حيث أعداد السكان لا تمثل سوى 36,56% من مساحة البلد لأعداد سكانية تناهز 90,57% من مجموع السكان في البلد، حيث أن الولايات الأكبر مساحة هي الأقل سكان[55].

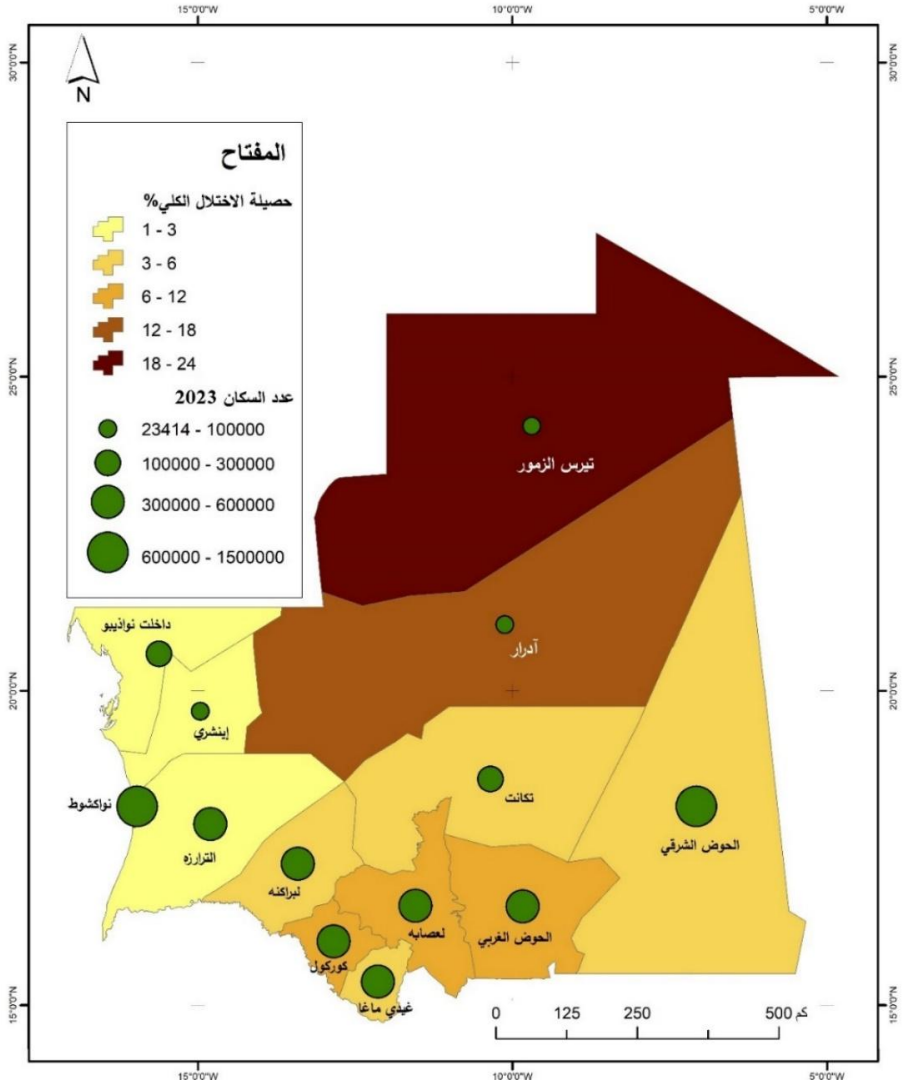
ولحساب مستويات هذا التفاوت بشكل أكثر دقة استخدمنا مؤشرا مقترحا لقياس الاختلاق بين الأوزان النسبية لأعداد السكان والتجمعات السكانية والمساحة؛ اسميناه مؤشر الاختلال السكاني-العمراني-المجالي. استوحيناه من مؤشر "هوفر" (Hoover, 1941) الأصلي للتركز السكاني (Hoover Index)، المستند إلى مقارنة الوزن النسبي للسكان بالوزن النسبي للمساحة باستخدام الفروق المطلقة، والذي صمم أصلا لقياس عدم التناسب بين توزيع السكان وتوزيع المساحة[56] ثم أستخدم لاحقا في الجغرافيا السكانية لقياس درجة تركز السكان بالنسبة إلى المجال؛ حيث كيفنا معه منطق التباين في هذه الدراسة بإضافة الوزن النسبي للولايات حسب أعداد التجمعات السكانية باعتباره بعدا للتقري والاستيطان العمراني.

وهو مؤشر يمكن اعتباره بهذا الشكل امتدادا مباشرا لمؤشر هوفر، إذ يعطي قيمة وطنية واحدة بين 0 و1، يمكن تفكيكها إلى مساهمات لكل ولاية. وقد كشف حسابه عن اختلال واضح بين التوزيع السكاني والعمراني من جهة، والتوزيع المجالي من جهة أخرى إذ بلغ المؤشر المركب للاختلال 56,77 نقطة مئوية، ما يعكس مستوى مرتفعا نسبيا من عدم التطابق بين التوزيع المجالي للمساحة من جهة، والسكان والتجمعات السكانية من جهة أخرى. كما كشفت نتائجه التفضيلية حسب الولايات عن تباين كبير حيث أسهمت ولاية تيرس الزمور وحدها بنحو 22,1% من الاختلال الترابي على الوطني، تليها آدرار بـ 17,14%، ثم نواكشوط بـ 13,03% وهي الولايات (مع اعتبار ولايات نواكشوط الثلاث وحدة مجالية واحدة) التي تمثل مجتمعة نحو 52,36% من هذا الاختلال الوطني.

ويتضح جليا أن أسباب هذا الاختلال مختلفة جذريا في تلك الولايات ففي ولايتي تيرس الزمور وآدرار يرتبط الاختلال بشكل جلي بالاتساع المجالي الكبير مقابل الوزن السكاني والقروي الضعيف جدا، بينما

يمثل نواكشوط نقيض ذلك، حيث تتسم نواكشوط بتركز سكاني كبير في مساحة ضئيلة جدا. كما تظهر ولايات: الحوض الغربي ولعصابه وكوركول بدرجات ملحوظة متفاوتة من عدم التناسب، نتيجة ارتفاع أوزانها السكانية أو القروية مقارنة بحصصها من المساحة؛ وفي المقابل سجلت ولايات داخلت نواذيبو والترارزه وإينشيري أدنى المساهمات في الاختلال بوجه عام. وتبرز من خلال هذه النتائج مجتمعة حدة التفاوت بين الأقاليم الواسعة ضعيفة التعمير والمجالات محدودة المساحة شديدة التركز السكاني والقروي (الخريطة: 6).

الخريطة (6): تفاوت مؤشر الاختلال السكاني-العمراني-المجالي، حسب الولايات سنة 2023



المصدر: إنجاز الباحث استنادا إلى معطيات الجدول: 1 (الملحق)، باستخدام برنامج ArcGIS.

وبالنظر إلى هذا الوضع السيوسيومجالي يتضح لنا أن التقسيم الإقليمي الحالي يؤدي بالإضافة إلى طابعه البنيوي اللامتكافئ إلى عدم التجانس الواضح بين الأقاليم الموريتانية، خاصة من حيث المساحة والسكان والتجمعات. وهو ما يكرس المزيد من ملامح التفاوتات الترابية المرتبطة خاصة بالعمران البشري وما يتعلق من تفاوت في مستويات الولوج إلى الخدمات، وهي مسألة تتجلى بوضوح في التشخيص الترابي الوطني الذي تؤكد في سياقه الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016-2030، على وجود تفاوت كبير في معظم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بين الولايات ومناطق الاستقرار السكاني وحسب الوسط كذلك. إذ ما تزال الاختلالات المجالية قائمة رغم السياسات التنموية المنفذة؛ حيث يعيش نحو ثلث السكان في العاصمة، بينما تتركز معظم الأنشطة الاقتصادية والخدمات في ولايات نواكشوط ونواذيبو وتيرس الزمور وإينشيري[57].

ويتعزز هذا التشخيص بنتائج الإحصاء الأخير للسكان والمسكان (RGPH 2023) والتي تظهر أن 29,4% من مجموع السكان يعيشون في ولايات نواكشوط الثلاث وحدها، مع توزيع للسكان مركز نسبيا بشكل خاص في ولايات الحوض الشرقي ولعصابة وكوركول ولبراكنه وغيدي ماغا؛ مقابل أحجام سكانية أضعف بكثير في ولايات إينشيري وتيرس الزمور وآدرار (الجدول 1). وفضلا عن ذلك يتركز في مدينة نواكشوط وحدها ما يقارب 27 % من مجموع السكان و55,5 % من السكان الحضريين، وتأتي ولية الحوض الشرقي في المرتبة الثانية بنسبة 12% من مجموع السكان[58]. وتصبح هذه التفاوتات الجهوية أكثر وضوحا حين ننظر إلى معدلات الفقر والولوج إلى الخدمات. إذ يبرز تقرير للبنك الدولي حول الفقر أن ولايتي غيدي ماغا وتكانت ظلتا من بين الويات التي سجلت أعلى معدلات الفقر سنة 2019، في حين سجلت ولايات نواكشوط واينشيري وداخلت نواذيبوا أدنى تلك المعدلات، وهي الولايات التي سجلت معدل فقر أدنى بكثير من المعدل الوطني بلغ 17,7%؛ بفعل توفرها عل بيئة اقتصادية أكثر تنوعا وعلى اندماج أفضل في أنشطة التجارة والخدمات والصيد والاستخراج. على عكس الأقاليم الداخلية.

وتتجلى هذه التباينات الترابية أيضا في الولوج إلى المدارس والبني الصحية. إذ يبين التقرير المذكور للبنك الدولي أن 57% من الأسر في الأقاليم الداخلية تقطن في تجمعات على مسافة تفوق 5 كلم من أقرب مؤسسة تعليمية ثانوية، كما تقطن نسبة 40% منهم في تجمعات على مسافة تفوق 5 كلم من أقرب مؤسسة صحية أيا كان صنفها؛ بخلاف الأقاليم الساحلية التي تنخفض فيها هاتان النسبتان إلى 14% و12,5% على التوالي[59]. ويُضاف إلى هذه التفاوتات السيوسيو-مجالية والخدمية أيضا تباينات مؤسساتية وترابية أخرى. إذ يتسم توزيع البلديات بين الولايات بالتفاوت الشديد[60]. وبذلك يتضح أن الإشكالية لا

تكمن فقط في الحدود المجالية والديمغرافية وحدها، بل كذلك في عدم التطابق بين الخريطة الإدارية والخريطة التنموية والمؤسساتية إلى حد كبير.

ولا يعني اعتمادنا للمعايير السابقة (عدد السكان، المساحة، التقري) لقياس أبرم ملامح تلك التفاوتات الإقليمية، البحث عن مساواة حسابية مطلقة بين الوحدات الإقليمية في البلد؛ إذ يظل الاختلاف بين المجالات جزء من طبيعتها الجغرافية، كما أن تحقيق التطابق الكامل بين المجلات الجغرافية من حيث المساحة والسكان هو أمر غير واقعي كما لا يمثل في ذاته غاية التقسيم الإقليمي. وإنما يتعلق الأمر هنا بالوصول إلى درجة مقبولة من التوازن والانسجام الوظيفي تحول دون إنتاج وحدات إقليمية شديدة الاختلال أو غير قابلة للإدارة.

الخاتمة والتوصيات

لقد خلصنا هذه الدراسة إلى أن الأقلمة والتقسيم الترابي في موريتانيا لا يمكن اختزالها في رسم الحدود الإدارية أو في تعدد مستويات التنظيم الترابي فقط، بل ترتبط أساسا بمدى قدرة البنية الترابية على استيعاب التحولات المجالية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي عرفها البلد، وبمقدرتها على تحويل الإقليم إلى إطار فعلي للتنمية المتوازنة. فقد أظهر تتبعنا للمسار التاريخي للتقسيم الترابي أن بنيته الحالية لا تزال تحمل جانبا هاما من الموروث الإداري السابق، رغم ما أدخل عليها بعد سنوات الاستعمار من تعديلات وتوسعات وإعادة تنظيم. كما أن اعتماد الجهة سنة 2018 مثل تحولا مؤسسيا مهما تمثل في إحداث مستوى ترابي منتخب ذي شخصية معنوية ولديه استقلال مالي واختصاصات تنموية واسعة، غير أن هذا التحول لم يصاحبه تحول مماثل في الأساس المجالي للجهة، التي ظلت حدودها منطبقة على حدود الولاية القائمة. حيث أحدث الإصلاح تغييرا مهما في البناء المؤسسي والسياسي، دون أن يعيد تشكيل الهندسة الترابية وفقا لاعتبارات وظيفية وتنموية جديدة. وقد بينت نتائج التحليل في هذه الدراسة، بشكل أن أحد أبرز حدود التقسيم الراهن المتمثل في عدم التناسب بين توزيع السكان والتجمعات البشرية، وتوزيع المساحة، من خلال مؤشر مركب أكثر دقة.

ولم تتوقف تلك الاختلالات على البعدين السكاني والمساحي، بل شملت الولوج إلى الخدمات والفرص والقدرات المؤسساتية ومستويات الفقر. حيث أبرزت هذه الدراسة استمرار التفاوتات الواضحة بين أقاليم الساحل والداخل، وبين العاصمة وبقية المدن. كما أن تمركز جزء كبير من الأنشطة والسكان والخدمات في نواكشوط وبعض المدن الساحلية والاستخراجية قابله ضعف قوي في الجاذبية والتجهيز في عدد من مراكز المجالات الداخلية، ما يزيد من صعوبة تحقيق توازن ترابي فعال.

وقد بينت نتائج هذه الدراسة كذلك أن التقسيم الإقليمي الموريتاني تشكل تاريخيا تحت تأثير اعتبارات أمنية وإدارية وسياسية أكثر من تشكله استنادا إلى منظومة متكاملة من معايير التنمية الترابية، قبل أن يعاد تأطيره مؤسسيا من خلال الجهة دون مراجعة جوهرية لأسسه المجالية. ومع ذلك لا يقود هذا الاستنتاج بالضرورة إلى اعتبار التقسيم الإقليمي الراهن غير صالح مطلقا، كما لا يعني أيضا أن إعادة رسم الحدود الترابية تمثل وحدها الحل. إذ أن المشكلة أعمق من الحدود الجغرافية ذاتها، وتتصل بالعلاقة متشعبة الأوجه بين مساحة الوحدات الترابية وحجم سكانها ومواردها ومراكزها العمرانية وشبكات الولوج والخدمات فيها والقدرات المؤسساتية المتاحة لها. وانطلاقا من تلك النتائج، توصي هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات هي:

- إجراء تقييم دوري متعدد المعايير للتقسيم الترابي القائم، لا يقتصر على الاعتبارات الإدارية فقط، بل على دمج حجم السكان والمساحة والكثافة والتجمعات السكانية وإمكانية الولوج إلى الخدمات، مع مراعاة البنى الاقتصادية وشبكات النقل، والروابط الوظيفية بين مراكز الأقاليم، والقدرات المؤسساتية والمالية والمؤسساتية. وتحديد الحالات التي يكون فيها تعديل الحدود الترابية أو تعزيز التعاون بين الجهات أو إعادة توزيع البنى والاختصاصات والموارد أكثر ملاءمة.
- إيلاء الأولوية لتقليص التفاوتات الترابية بشكل صريح في السياسات العمومية، عبر إعادة توجيه جزء أكبر من البنى الأساسية والخدمات والاستثمارات نحو المجالات الداخلية والأكثر عزلة، وتعزيز وظائف المراكز العمرانية الثانوية حتى تمثل أقطابا رئيسية للخدمات والأنشطة الاقتصادية قادرة على تخفيف الضغط عن العاصمة نواكشوط.
- تعزيز قدرات الجماعات الترابية من خلال توفير التمويل الملائم والموارد البشرية والكوادر المؤهلة وأدوات التخطيط وقواعد البيانات الترابية الضرورية؛ مع إحكام الربط بين سياسات اللامركزية وسياسات إعداد التراب، حتى تصبح المخططات الجهوية جزءا لا يتجزأ من رؤية وطنية موحدة للتوازن المجالي الإقليمي.

الهوامش:

1 - Amor Belhedi 1995, L'aménagement du territoire entre le discours et la pratique, Revue Tunisienne de Géographie,N27, 1995, PP : 9-35, pp: 1; 7-8

2- Houda Baïr 2022, Les défis de l'aménagement du territoire en Tunisie: du gouvernement à la gouvernance ?, Revue Gouvernance, Governance Review, 19 (1), 79-10, p : 79

3- MIDEC-DGCT, 2022, Rapport sur les capacités institutionnelles des communes mauritaniennes. Ministère de l'Intérieur et de la Décentralisation, p : 27-28

4 - فلاح جمال معروف العزاوي 2016، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة للنشر والتوزيع، ص: 144-145

5- Nicole Girard. 2004, La région : une notion géographique? pp : 107-109

6- Étienne Juillard. 1962, La région : essai de définition, pp : 487-488.
7- Claude Courlet; territoire et région: les grands oubliés du développement économique ; Édition l'harmatan, REMAPP, N°6, 2001, P: 36.
8 - Pierre Ginet. Le territoire, un concept opératoire pour la Géographie appliquée (à l'aménagement). Documentaliste - Sciences de l'Information, 2012, 49 (3), pp: 26-27. P: 94
9- idm

10 - عمر، بالهادي، 1995، التنمية الإقليمية: الواقع والرهانات، ص: 1.

11 - عادل مفتاح، 2014، التحولات المجالية وآفاق التنمية الترابية بالضاحية الغربية لمدينة تطوان: حالة جماعة الشوق القديم، رسالة ماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، جامعة عبد الملك السعدي-المغرب. ص: 30-31.

12 - عمر، بالهادي، 1995، م.س، ص: 2.

13- سليمان حامدون حرمه، ومحمد عالي المختار التقي، 2020، التقسيم البلدي في ولاية الترارزة (موريتانيا): إعادة بناء أم تفكيك للحيز الترابي؟ ضمن المؤلف الجماعي: البحث الجغرافي بالمغرب وسؤال التنمية (تنسيق: زهير النامي)، ط1، .Sté Super Copie Sarl، ص ص/ 402-424.، ص: 403.

14- المرجع السابق، ص: 404.

15- المرجع السابق، ص: 404.

16- محمد، ولد الكبير، 2014، الإدارة المحلية في موريتانيا كوريث للتنظيم التقليدي: نفي واستبدال أم تماه واستمرار؟، مجلة دراسات-المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص ص : 49-77.

ص: 60.

17- سليمان حامدون حرمه، ومحمد عالي المختار التقي، 2020، م.س، ص: 404.

18- محمد، ولد الكبير، 2014، م.س، ص: 60.

19- المرجع السابق، ص: 61.

20 - سليمان حامدون حرمه، ومحمد عالي المختار التقي، 2020، م.س، ص: 404.

21 - محمد، ولد الكبير، 2014، م.س، ص: 62.

22 - سليمان حامدون حرمه، ومحمد عالي المختار التقي، 2020، م.س، ص:412

23- المرجع السابق، ص: 408.

24- أحمدو، ولد اخطيرة، 1992، الجغرافيا السياسية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الجغرافية، القاهرة، ص: 235.

25- محمد عالي المختار التقي، 2019، م.س، ص: 136.

26- RIM, MAED, ONS, Annuaire statistique 2010, août 2011, P:10.

27- الخلية القاعدية هي خلية إدارية تم استحداثها بالقانون رقم 242-68 حيث نص علي: "الخلايا الإدارية بالوسط الحضري هي القرية وفي الوسط الريفي هي النزل" ولم يتم تطبيق هذه المقتضيات إلى أن اختفت هذه الهيئات الإدارية من النصوص القانونية سنة 1979.

28- سليمان حامدون حرمه، ومحمد عالي المختار التقي، 2020، م.س، ص: 412.

29 - جمال ولد حمزة، 1997، "الأسس الدستورية للإدارة المحلية في موريتانيا" بحث لنيل الماجستير في القانون، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات القانونية، القاهرة، ص: 24.

30 - تجدر الإشارة إلى أنه قد تم إلغاء تلك المراكز بمقتضى الأمر القانوني الصادر بتاريخ 30 يناير1990، لكن غياب مرسوم تطبيقي لذلك الأمر جلها تستمر في مزاولة أعمالها الإدارية حتى اليوم سليمان (حامدون حرمه، ومحمد عالي المختار التقي، 2020، م.س، ص: 412).

31- RIM, Loi organique n° 2018-010 relative à la région, art. 2-3, p. 1

32- RIM, Loi organique n° 2018-010 relative à la région, art. 4-5, p. 2-4 ; art. 35, p. 8-9

33- RIM, Loi organique n° 2018-010 relative à la région, art. 2, p. 1

34 - أسماء عبد الرحمن خونة، 2024، الإدارة المحلية الموريتانية وإشكالية التنمية، ص ص: 22–23

35 - عادل مفتاح 2014، التحولات المجالية وآفاق التنمية الترابية بالضاحية الغربية لمدينة تطوان: حالة جماعة الشوق القديم، رسالة ماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، جامعة عبد الملك السعدي-المغرب. ص: 11.

36- سليمان حامدون حرمه، ومحمد عالي المختار التقي، 2020، م.س، ص: 413.

37 - Omar Benida et al. 2022; La dimension démographique dans le découpage régional : quelle adaptation au contexte marocain? ; p :125 - 126.

38 - محمد خميس الزوكة، 1991، م.س، ص 25-28

39- Stéphanie Lima. 2002, « Les utopies des fabriques de territoires. Le cas du découpage communal au Mali », in Yves Jean & Christian Calenge (dir.), Lire les territoires, p. 56

40- Stéphanie Lima 2002, Op. cit, p : 59

41 - محمد خميس الزوكة، 1991، م.س، ص 28-29.

42 - وزارة الداخلية واللامركزية وآخرون، الكتاب الأبيض للامركزية في موريتانيا، 2009، ص 31–34.

43- وقد تضمن ذلك المرسوم ما يلي: تنشأ ثلاث (3) ولايات في نواكشوط وتحدد عواصمها طبقا للمعطيات التالية: -ولاية نواكشوط الجنوبية وتضم مقاطعات الرياض والميناء وعرفات وعاصمتها في عرفات؛ - ولاية نواكشوط الغربية وتضم مقاطعات" السبخة وتفرغ زينه ولكصر، وعاصمتها في تفرغ زينه.

44- محمد عبد الرحمن، ولد محمد عبد الله، 2016، التقسيم الإداري الثلاثي الجديد لمنطقة نواكشوط "الأسس-الدوافع-الانعكاسات"، مجلة دراسات موريتانية. ع. 4 (أيلول 2016)، المركز الموريتانيا للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ص. 119-133، ص: 122.

45- المرجع السابق، ص: 125.

46- وزارة الداخلية واللامركزية وآخرون، 2009، م.س. ص: 33–40.

47- محمد عبد الرحمن، ولد محمد عبد الله، 2016، م.س، ص: 125.

48- Moctar Ould El Hacen, 1989, Centre et régions en Mauritanie. Revue du monde musulman et de la Méditerranée, (54), pp. 149-160, pp: 153.

49 - وزارة الداخلية واللامركزية، الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية، المجلد الأول، 2018، ص: 41 و52.

50 - وزارة الداخلية واللامركزية وآخرون، 2009، م.س.، ص: 33-40 و175.

51 - Mourad Ben Jelloul . 2018 ; Régionalisation et découpage territorial en Tunisie : de la gestion centralisée à la gouvernance territoriale, 2018; P: 49.

52 - Idm; P: 51.

53- Moctar Ould El Hacen, 1989, Op. cit., pp. 151.

54- RIM, SCAPP 2016-2030, Volume I, p. 16-17

55- بيانات الجدول: 2 (ضمن الملحق).

56 - انظر:

Hoover EM. 1941, Interstate Redistribution of Population, 1850–1940. The Journal of Economic History;1(2):199-205.
Duncan, O. D., & Duncan, B, 1955. A methodological analysis of segregation indexes. American Sociological Review, 20(2), 210–217.
57- RIM. 2016, Op. cit, p: 107.
58- ANSADE, 2021. EPCV 2019-2020, p. 13
59- Banque mondiale. 2023, Mauritanie: Évaluation de la pauvreté. Rapport principal 2022, p. 18
60- MIDEC-DGCT, 2022, Op. cit. p: 51 ; p. 94.

المراجع

- بالهادي، عمر (2021)، **التنمية الإقليمية: الواقع والرهانات**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس.
- بنت خونة، أسماء عبد الرحمن (2024)، **الإدارة المحلية الموريتانية وإشكالية التنمية**، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 6، العدد 1، ص ص:7-25.
- التقي، محمد عالي المختار (2019)، **الخدمات والمجال في ولاية الترارزه (موريتانيا)**، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.
- حامدون حرمه، سليمان، والتقي، محمد عالي المختار (2020)، **التقسيم البلدي في ولاية الترارزه (موريتانيا): إعادة بناء أم تفكيك للحيز الترابي؟** في زهير النامي (منسق)، البحث الجغرافي بالمغرب وسؤال التنمية، ط. 1، ص ص: 402–424. Sté Super Copie Sarl..
- الزوكة، محمد خميس (1991)، **التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية-مصر.
- العزاوي، فلاح جمال معروف (2016)، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني** (ط. 1). دار دجلة للنشر والتوزيع.
- مفتاح، عادل (2014)، **التحولات المجالية و آفاق التنمية الترابية بالضاحية الغربية لمدينة تطوان: حالة جماعة الشوق القديم**، رسالة ماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، جامعة عبد المالك السعدي.
- وزارة الداخلية واللامركزية وآخرون (2009)، **الكتاب الأبيض للامركزية في موريتانيا.**
- وزارة الداخلية واللامركزية (2018)، **الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية:** المجلد الأول، الاستراتيجية.
- ولد اخطيرة، أحمدو (1992)، **الجغرافيا السياسية للجمهورية الإسلامية الموريتانية**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الجغرافية، القاهرة.

- ولد الكبير، محمد (2014)، **الإدارة المحلية في موريتانيا كوريث للتنظيم التقليدي: نفي واستبدال أم تماه واستمرار؟**، مجلة دراسات-المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ص : 49-77.
- ولد حمزة، جمال (1997)، **الأسس الدستورية للإدارة المحلية في موريتانيا**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات القانونية.
- ولد محمد عبد الله، محمد عبد الرحمن (2016)، **التقسيم الإداري الثلاثي الجديد لمنطقة نواكشوط: الأسس، الدوافع، الانعكاسات**، مجلة دراسات" موريتانية. ع. 4 (أيلول 2016)، المركز الموريتانيا للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ص. 119-133.
- ASADE. (2021). **Conditions de vie des ménages : Principaux indicateurs sociaux. EPCV 2019–2020**.
- ASADE. (2024). **Recensement général de la population et de l'habitat (RGPH 2023)** : Résultats prioritaires.
- Baïr, H. (2022). **Les défis de l'aménagement du territoire en Tunisie: Du gouvernement à la gouvernance?** Revue Gouvernance, Governance Review, 19(1), 79–102.
- Banque mondiale. (2023). **Mauritanie : Évaluation de la pauvreté. Rapport principal 2022**.
- Belhedi, A. (1995). L**'aménagement du territoire entre le discours et la pratique,** Revue Tunisienne de Géographie,N27, 1995, PP : 9-35.
- Ben Jelloul, M. (2018). **Régionalisation et découpage territorial en Tunisie : De la gestion centralisée à la gouvernance territoriale**. In M. Cherif & A. Haydar (Eds.), Les Découpages Territoriaux (pp. 29-58). Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis.
- Benida, O. , Allali, K. , Ramou, H. , & Fadelaoui, A. (2022). **La dimension démographique dans le découpage régional : Quelle adaptation au contexte marocain ?** REMSES, 7 (3), 120-144.
- Courlet, C. (2001). **Territoires et régions : Les grands oubliés du développement économique**. L'Harmattan.
- Ginet, P. (2012). **Le territoire, un concept opératoire pour la Géographie appliquée (à l'aménagement)**. Documentaliste - Sciences de l'Information, 2012, 49 (3), pp. 26-27.
- Girard, N. (2004). **La région : Une notion géographique ? Ethnologie française**, 34(1), 107–112. https://doi. org/10. 3917/ethn. 041. 0107
- Juillard, É. (1962). **La région : Essai de définition. Annales de Géographie,** 71(387), 483–499.

- Lima, S. (2002). **Les utopies des fabriques de territoires. Le cas du découpage communal au Mali**. In Y. Jean & C. Calenge (éds.), Lire les territoires. Tours: Presses universitaires François-Rabelais.
- MIDEC-DGCT. (2022). **Rapport sur les capacités institutionnelles des communes mauritaniennes**. Ministère de l'Intérieur et de la Décentralisation.
- Ould El Hacen, M. (1989). **Centre et régions en Mauritanie**. Revue du monde musulman et de la Méditerranée, (n°54), pp. 149-160.
- RIM, MAED, ONS, **Annuaire statistique 2010**, août 2011.
- RIM. (2016). **Stratégie de croissance accélérée et de prospérité partagée (SCAPP 2016–2030),** volume I.
- RIM. (2018). **Loi organique n° 2018-010 relative à la région**.

الملاحق

الجدول (1): تفاوت مؤشر الاختلال السكاني-العمراني-المجالي، حسب الولايات سنة 2023[60]

(باعتبار ولايات نواكشوط الثلاث وحد مجالية واحدة)

الولاية	عدد السكان	المساحة بالكلم²	الكثافة (ساكن/كلم²)	عدد التجمعات/القرى	وزن السكان % (P)	وزن المساحة % (A)	وزن التجمعات % (R)	|P−A|	|R−A|	مساهمة الولاية (I_h) (نقطة مئوية)	حصة الولاية من الاختلال الكلي %
الحوض الشرقي	612652	176743	3,47	2169	12,54	17,06	25,71	4,52	8,65	**3,29**	**5,8**
الحوض الغربي	401972	47995	8,38	1335	8,23	4,63	15,83	3,59	11,19	**3,7**	**6,51**
لعصابه	449992	34195	13,16	1264	9,21	3,3	14,98	5,91	11,68	**4,4**	**7,75**
كوركول	441973	12964	34,09	758	9,04	1,25	8,99	7,79	7,73	**3,88**	**6,84**
لبراكنه	388566	32020	12,14	710	7,95	3,09	8,42	4,86	5,33	**2,55**	**4,49**
الترارزه	322166	63520	5,07	926	6,59	6,13	10,98	0,46	4,85	**1,33**	**2,34**
آدرار	70825	223491	0,32	234	1,45	21,57	2,77	20,12	18,8	**9,73**	**17,14**
داخلت نواذيبو	183403	37856	4,84	44	3,75	3,65	0,52	0,1	3,13	**0,81**	**1,42**
تكانت	113413	95709	1,18	356	2,32	9,24	4,22	6,92	5,02	**2,98**	**5,26**
كيدي ماغا	361822	10155	35,63	544	7,4	0,98	6,45	6,42	5,47	**2,97**	**5,24**
تيرس الزمور	69543	269012	0,26	10	1,42	25,97	0,12	24,54	25,85	**12,6**	**22,19**
إينشيري	23414	31191	0,75	85	0,48	3,01	1,01	2,53	2	**1,13**	**2**
نواكشوط	**1446761**	**1149**	1259,15	**1**	29,61	0,11	0,01	29,5	0,1	**7,4**	**13,03**
موريتانيا	**4886502**	**1036000**	4,72	**8436**	**100**	**100**	**100**	—	—	**56,77**	**100**

المصدر: من حسا الباحث، بناء على المعطيات الإحصائية الأعداد السكان والتجمعات السكانية سنة 2023، الواردة في الإحصاء العام للسكان والمساكن.

- Agence Nationale de la Statistique et de l'Analyse Démographique et Économique. (2024). Recensement général de la population et de l'habitat (RGPH 2023) : Résultats prioritaires.